إقتصاد

عصام شلهوب

بريق الذهب في عتمة أزمات لبنان
هل يبقى الملاذ الآمن أم ينطفىء أمام التحدّيات؟

في ظل افق اقتصادي مظلم وايام تكتنفها اضطرابات مالية عميقة، تواصل اسعار الذهب في لبنان التحليق كأنها طائر يبحث عن موقع آمن فوق العواصف العاتية. الذهب، ذلك المعدن الاصفر الذي لطالما ارتبط بمفاهيم الثروة والامان، صار حاليا حديث الساعة ومصدر امل وقلق على حد سواء

يلعب البنك المركزي اللبناني دورا حيويا في الحفاظ على احتياطي الذهب كركيزة اساسية لدعم العملة الوطنية وضمان الاستقرار النقدي. يدفع هذا الواقع الجميع الى التفكير مليا، ليس فقط في الذهب كقيمة محفوظة، بل في معنى الامان ذاته في بلد يئن تحت وطأة ازمات متتالية. "الامن العام" التقت الامين العام المساعد لاتحاد اسواق المال العربية الدكتور فادي قانصو ورئيس نقابة تجار الذهب والمجوهرات نعيم رزق.

قانصو: ارتفاع سعر الذهب يعزز الاحتياطي الاستراتيجي

■ كيف يساهم ارتفاع سعره في دعم الاقتصاد اللبناني او التأثير عليه؟

□ يمكن ان يكون لارتفاع سعر الذهب عالميا تأثير مزدوج على الاقتصاد اللبناني، حيث يعتبر الذهب احد الاصول الاحتياطية لمصرف لبنان المركزي. ووفق احدث بيانات المركزي، باتت قيمة احتياطي الذهب لديه تناهز 25 مليار دولار، في مقابل موجودات خارجية بحدود 15,5 مليار دولار (من ضمنها محفظة الاوربوند). يمثل الذهب 60% من الاحتياطي الاستراتيجي الاجمالي للمركزي، ويمكن ان يساهم ارتفاع سعره في دعم الاقتصاد او التأثير عليه عبر هذه القنوات:

• يزيد ارتفاع سعره من قيمة الاحتياطيات بالدولار، مما يعزز قدرة البنك المركزي على دعم قيمة الليرة اللبنانية، ويساهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد، اقله من الناحية النظرية.

• قد يتمكن المركزي من تحسين توازن الميزانية العامة والتعامل مع العجز في الحسابات الخارجية، في ظل العجز المستمر في الحسابات الجارية.

• قد يشجع على مزيد من الاستثمار المحلي فيه او زيادة احتفاظ الافراد به كحماية ضد التضخم او فقدان قيمة الليرة، غير ان ازدياد الطلب على الذهب في السوق المحلية يزيد من الضغط على العملة.

الامين العام المساعد لاتحاد اسواق المال العربية الدكتور فادي قانصو.

• يشجع على زيادة تصدير المصوغات الذهبية، مما يمكن ان يرفع العائدات المالية.

■ ما تأثير ارتفاع الذهب على السيولة النقدية في السوق اللبنانية؟

□ يمكن ان تكون له تاثيرات معقدة على السيولة النقدية في السوق. ففي ظل ازمة الليرة والتضخم المرتفع، يزداد الطلب على الذهب من الافراد والشركات كملاذ آمن لحماية قيمة اموالهم. اذا ارتفع سعر الذهب، يمكن ان يشجع ذلك مزيدا من الاشخاص على تحويل اموالهم من الليرة الى الذهب، مما يخفض السيولة النقدية في السوق. في هذه الحالة، قد تواجه المصارف صعوبة في تلبية احتياجات السيولة اليومية للعملاء، لاسيما مع ازدياد السحوبات النقدية منها، مما يؤدي الى تقليل احتياطياتها من النقد بالليرة. ان جزءا لا بأس به من النشاط الاقتصادي يقع في القطاع غير الرسمي. وفي ظل الازمات الاقتصادية، يلجأ عدد كبير من اللبنانيين الى شراء الذهب كأداة تحفظ قيمتها، مما يعزز دوره في الاقتصاد غير الرسمي، ويخلق نوعا من "الاقتصاد الموازي". وقد يتجه بعض الافراد الى اسواق الذهب غير الرسمية او السوداء، مما قد يسبب مزيدا من التقلبات في اسواق الذهب ويقلل من الشفافية المالية، ويؤدي الى تدهور اكبر في مستويات السيولة النقدية الرسمية.

■ هل يزيد ارتفاع اسعار الذهب من التوجه للاستثمار فيه كونه ملاذا آمنا؟

□ يؤدي ارتفاع سعر الذهب الى زيادة الطلب على الاستثمار فيه، بكل الاشكال والادوات. الى جانب المخاطر الاقتصادية، فان المخاطر السياسية والامنية في لبنان تساهم ايضا في زيادة الاقبال عليه، بحيث لا يمكن تقليص قيمته بسهولة نتيجة تقلبات الاسواق. لكن ارتفاع اسعاره يقلل من قدرة بعض المواطنين على شرائه او الادخار فيه. قد يستمر البعض الاخر في شراء كميات اصغر من المعتاد، في حين يفضل آخرون الاحتفاظ بالنقد او الاستثمار في اسواق اخرى.

■ هل يمكن ان يستفيد لبنان من بيع جزء من احتياطي الذهب لتحسين الاقتصاد او دعم العملة المحلية؟

□ في حال النقص الحاد في النقد الاجنبي والضغوط المالية على الاقتصاد، يمكن بيع جزء من احتياطي الذهب للاستفادة من قيمته المرتفعة. سيؤدي ذلك الى زيادة السيولة التي يمكن استخدامها لسد العجز في الميزانية او دعم الاحتياطي النقدي بالدولار الاميركي، مما قد يحسن قدرة البنك المركزي على دعم العملة الوطنية، ويحقق عائدات مالية اضافية يمكن ان تستخدم في تمويل مشاريع تنموية او تغطية الديون الخارجية. غير ان بيع جزء من هذا الاحتياطي قد يعرض الاحتياطي الاستراتيجي الى الانخفاض، ويقلل من قدرة لبنان على مواجهة التقلبات المستقبلية في الاسواق المالية او الازمات الدولية. هذا يعني فقدان اداة استراتيجية لمواجهة الازمات النقدية المستقبلية او تدهور العملة في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية. بينما يمكن ان يوفر بيع الذهب سيولة قصيرة الاجل، الا ان هذه السيولة قد لا تحل المشاكل الاقتصادية الاساسية. وقد يؤدي ذلك الى تأجيل الحلول الهيكلية الطويلة الاجل، من دون معالجة جذور الازمة الاقتصادية. في حين ان بيع جزء من احتياطي الذهب، قد يؤدي الى فقدان الثقة في قدرة لبنان على ادارة اصوله الاستراتيجية، والى تدهور الثقة بالاقتصاد اللبناني على المدى الطويل. بالتالي، قد ينظر الى هذه الخطوة على انها علامة على ضعف استقرار النظام المالي اللبناني، مما يزيد من مخاطر التضخم وتراجع قيمة الليرة.

■ هل تتوافر بدائل لدعم الاقتصاد من دون مس احتياطي الذهب؟

□ بدل بيع الذهب، يمكن يبدأ لبنان في اعادة هيكلة ديونه الخارجية والمحلية مع الدائنين الدوليين والمؤسسات المالية الدولية. كما يمكن ان تتبنى الحكومة سياسات مالية تقشفية لتقليص النفقات غير الضرورية، اضافة الى تعزيز عملية جباية الضرائب وتحديدا غير المجباة، مما يساهم في تحقيق توازن في الموازنة وتقليل الاعتماد على الديون. كذلك يمكن لبنان التركيز على تحفيز القطاعات الاقتصادية الانتاجية، فيزيد الايرادات الوطنية ويحسن وضع الميزانية العامة على المدى الطويل. كما يمكن ان يساهم اصلاح القطاع المصرفي اللبناني الذي يواجه ازمة ثقة كبيرة، في استعادة الثقة بالليرة اللبنانية، وتعزيز قدرة لبنان على جذب الاستثمارات الخارجية واعادة بناء الاقتصاد، والعمل ايضا على تطوير القطاع المالي المحلي من خلال تعزيز القوانين المالية والرقابة، وتقديم حوافز للمستثمرين المحليين والدوليين، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي في البلاد عموما.

رزق: المواطنون يهتمون بشراء الذهب كملاذ آمن

■ كيف اثر ارتفاع اسعار الذهب على الطلب المحلي في السوق اللبنانية؟

□ اثر ارتفاع اسعار الذهب في السوق اللبنانية بوضوح على الطلب المحلي. فمنذ عام 2000 حين كان سعر اونصة الذهب 250 دولارا وارتفعت تدريجا حتى وصلت عام 2020 الى 1700 دولار حتى بلغت 2750 دولارا. انعكست هذه الزيادة بشكل ملحوظ على اسواق الذهب والمستهلكين. ومع الارتفاعات الحادة التي تجاوزت احيانا 2750 دولارا للاونصة، اصبح شراء الذهب امرا مكلفا، مما ادى الى تراجع الاقبال على شراء المجوهرات الذهبية بشكل خاص. لكن في الوقت نفسه، يشهد الذهب بعض الاهتمام كملاذ آمن، خصوصا في ظل التوترات السياسية المستمرة وعدم الاستقرار المالي العالمي. كما يعتبر الذهب من الاستثمارات التي تلجأ اليها بعض الفئات لحماية اموالها من تضخم العملة والتقلبات الاقتصادية. علما ان احتياطي الذهب في لبنان يعد ركيزة اساسية لدعم العملة، لكنه لا يستخدم بشكل مباشر الا في حالات الضرورة القصوى . ◄

إقتصاد

■ هل لاحظتم تغييرا في عدد المشترين خلال الاشهر الاخيرة؟

□ ثمة تغيير ملحوظ في عدد المشترين للذهب في لبنان خلال الاشهر الاخيرة بالنسبة الى المجوهرات والقطع الصغيرة، ومرد ذلك الى الاوضاع الصعبة الناتجة من الحرب التي نعيشها، ونظرا الى تراجع القدرة الشرائية للمواطن، مما ادى الى تراجع الطلب على المجوهرات الذهبية بشكل ملحوظ، فيما ارتفعت كلفة اقتناء الذهب بشكل كبير. ورغم انخفاض الطلب على المجوهرات، ابدى بعض المستثمرين اهتماما بشراء الذهب كملاذ آمن. فلجأ هؤلاء الى شراء الاونصات والليرات والسبائك الذهبية، لحماية اموالهم من التضخم وتدهور العملة المحلية. فمن كان يملك العملات الورقية من دولار ويورو وحتى ليرة لبنانية، تخلى عنها ولجأ الى الذهب.

■ هل يميل الناس الى شراء الذهب كملاذ آمن فقط؟

□ طبعا لا، ففي ظل الازمة الاقتصادية الخانقة وانهيار قيمة الليرة اللبنانية، اصبح الذهب خيارا شائعا للاستثمار كملاذ آمن لحماية الاموال من التضخم وتدهور العملة. كثيرون يعتبرون أن الذهب وسيلة للحفاظ على قيمة أموالهم، في ظل فقدان الثقة بالقطاع المصرفي والاسواق المحلية. لا يزال بعض الناس يشترون الذهب ايضا لاغراض الزينة، كالاساور والخواتم والهدايا من القطع الصغيرة، وان كان ذلك بنسب اقل بكثير مقارنة بفترات الاستقرار الاقتصادي، علما ان هذا التوجه لا ينطبق على الجميع. فقد دفع النزوح بسبب الحرب، من مناطق الجنوب والبقاع وضاحية بيروت الجنوبية، بعض الاسر الى بيع قطع ذهبية صغيرة ومتوسطة الحجم للاستفادة من السعر وتلبية احتياجاتهم الاساسية. علما ان اصحاب الدخل المحدود يجدون صعوبة في شراء الذهب، حتى لو كان ذلك كاستثمار او كملاذ آمن.

■ هل يستثمر الشباب في الذهب ام ان الطلب يأتي من الفئات الاكبر سنا؟

رئيس نقابة تجار الذهب والمجوهرات في لبنان نعيم رزق.

□ الطلب على الذهب في لبنان يأتي بشكل اساسي من الفئات الاكبر سنا التي ترى انه استثمار تقليدي موثوق به. مع ذلك، بدا الشباب يظهرون اهتماما متزايدا بالاستثمار في الذهب. علما ان ارتفاع اسعار الذهب وعدم الاستقرار المالي في لبنان، يدفعان بعض الشباب الى التفكير بالذهب كملاذ آمن، خاصة مع فقدان الثقة بالنظام المصرفي.

■ ما التحديات الرئيسية التي تواجه تجار الذهب في لبنان حاليا؟

□ هناك مجموعة من التحديات الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على اعمالهم واستقرار السوق. ابرز هذه التحديات، استمرار الازمة الاقتصادية مما ادى الى شح السيولة في السوق، وقلل من القدرة الشرائية للمواطنين. كما تعاني المتاجر من صعوبة في اجراء المعاملات المالية مع المصارف بسبب القيود المصرفية المفروضة على السحوبات والتحويلات بالدولار، مما يعيق عمليات الاستيراد ودفع التكاليف المتعلقة بالذهب. تجار الذهب يعتمدون على استيراد الذهب الخام او المشغول، ومع استمرار الازمة، ونظرا لواقع حركة الطيران، اصيب الاستيراد بالشلل وارتفعت تكاليفه، علما ان الرسوم الجمركية والضرائب زادت الاعباء المالية على التجار. ان هامش ربح التاجر في الاونصات والليرات الذهبية المتداولة في السوق، يتراوح بين 8 و10 دولارات تحسب من السعر الموجود على الشاشة، باعتبار ان السعر عالمي لا يمكن التلاعب به. وبسبب ارتفاع كلفة النقل، ارتفعت العمولة على الاونصات الوطنية وتراوحت بين 30 و35 دولارا. اما الاونصة السويسرية فقد بلغت عمولتها 70 دولارا نظرا للطلب المرتفع عليها والذي زاد عن العرض.

■ ما هو البديل اذا كانت واردات الذهب تواجه عقبات؟

□ يواجه تجار الذهب والمجوهرات في لبنان صعوبات كبيرة في استيراد الذهب، من بينها الحرب في لبنان والمنطقة التي تعيق حركة التجارة وتزيد من مخاطر الشحن والنقل، فيما تتركز البدائل على الذهب المعاد تدويره محليا. بمعنى آخر، تجري عملية شراء الذهب المستخدم من الافراد، فيتم صهره واعادة تصنيعه. هذه الطريقة توفر تكاليف الاستيراد وتقلل من الاعتماد على الاسواق الخارجية. تجار الذهب يعتمدون الى حد بعيد الطريقة نفسها في تأمين الدولار، فنحن نقبض اسعار المجوهرات والاونصات والليرات بالدولار ونشتري من تجار الجملة المبالغ نفسها، وهكذا يتم تأمين الدورة التجارية من دون صعوبات في اجراء معاملات دولية وتوفير الذهب في السوق المحلية.